الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مطبوعة موجهة لسنة ثالثة تخصص اقتصاد وتنمية

تحت عنوان

محاضرات في نماذج النمو الاقتصادي

من إعداد الأستاذة :بلحنافي أمينة

السنة الجامعية :2020-2021

فهرس المحتويات

المقدمة.....3

الفصل الأول:ماهية النمو الاقتصادي.....5

1-تعريف النمو الاقتصادي.....6

2-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.....9

3- قياس النمو الاقتصادي.....12

4-الفرق بين النمو والتنمية.....14

الفصل الثاني :النمو الاقتصادي عنك الكلاسيك.....15

1- نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي 16

2-نظرية مالتيس في النمو الاقتصادي 18

3-نظرية "دافيد ريكاردو" في النمو الاقتصادي 19

4-نقد النظرية الكلاسيكية 20

الفصل الثالث:النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك.....21

الفصل الرابع: النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية.....26

1- مبادئ النظرية الكينزية.....27

2- النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي.....29

الفصل الخامس: Harrod Domar 31

1-فرضيات نموذج Harrod Domar 32

2-نموذج Harrod Domar 34

الفصل السادس:نموذج R.Solow.....35

1-النموذج القاعدي.....37

2- نموذج سولو مع التقدم التقني.....40

الفصل السابع:نماذج النمو الداخلي.....44

1- نموذج AK.....46

2- نموذج LUCAS مع تراكم "رأس المال البشري.....49

3- نموذجROMER.....53

4- النمو المتوازن.....56

الفصل الثامن:سيسات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر.....60

1- سياسات التنمية الاقتصادية في الجزائر.....61

2- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962 الى 2019.....65

المقدمة:

هذه المطبوعة عبارة عن مجموعة من المحاضرات الخاصة بمقياس نماذج النمو الاقتصادي موجهة لسنة ثالثة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد وتنمية والى كل شخص له الرغبة في معرفة ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي سعت النظرية الاقتصادية إلى دراسة و تحليل عملية النمو و طبيعة آلياته على مستويين:

الأول : هو السعي إلى تحديد أهم المتغيرات التي يمكن اعتبارها سببا للنمو الاقتصادي.

الثاني : وصف العلاقة بين المتغيرات بصيغ رياضية .

و جاءت هذه النظريات و النماذج المختلفة حول النمو الاقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الاقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الفترات الزمنية.

ومنه هدفت هذه المطبوعة أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن ماهية النُّمو الاقتصادي، من مفهومه ، قياسه،ثم التطرا ألى أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى حيث تم تقسيمها الى سبعة فصول الفصل الأول تم التعرف على ماهية النمو الاقتصادي من تعاريف و طرق قياسه والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية. اما الفصول الأخرى فتناولت أهم النظريات التي درست النمو الاقتصادي ففي الفصل الثاني تم دراسات النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية من أفكار ادم سميث ،مالتيس ونظرية "دافيد ريكاردو" في النمو الاقتصادي أما الفصل الثالث تم دراسة النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك...و الفصل الرابع النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية بعدها نموذج Harrod Domar.في النمو الاقتصادي.بعدها تمت دراسة نموذج نموذج R.Solowلنمو الاقتصادي النموذج القاعدي و النموذج مع التقدم التقني و في الفصل السابع تمت دراسة نماذج النمو الداخلي.

أما الفصل الثامن فتم التعرف على تطور النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962 إلى 2019.

الفصل الأول

ماهية النمو الاقتصادي

1- تعريف النمو الاقتصادي

إن ما يجمع عليه الاقتصاديون لإيجاد تعريف محدد للنمو الاقتصادي economic growth هو صعوبة تحديد هذا المتغير لكونه يخضع لعوامل وأنماط وتأثيرات بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن أكثر التعريفات قبولاً للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع وخدمات ذات صفة استمرارية، يرى بعضهم أن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد وأن تصاحبها مجموعة من التغييرات النوعية والكمية في البنى المختلفة للاقتصاد والمجتمع.

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي و على العموم يمكن أن نعرف النمو بحدوث زيادة مستمرة و سريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة.[1]

و لا يعد و لا يدخل ضمن تعريف النمو أي زيادات دورية أو عارضة.

كما أن هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

ويتحدث كل من **دونوميك سلفاتور وبوجين دوليور** على النمو الاقتصادي " بأنه توسع قدرة الاقتصاد على الإنتاج خلال الزمن، حيث أن هذا التوسع في الإنتاج يكون نابعا من الزيادة في الموارد الطبيعية و البشرية و رأس المال و التقدم التكنولوجي.[2]

كما عرف S.Kuzneds النمو الاقتصادي على أنه يعكس القدرة الدائمة لتزويد المجتمع كمية متتامة من السلع والخدمات لكل مواطن.[3]

2-العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي

أدت التطورات والتغيرات في النظرية الاقتصادية الخاصة بالنمو والتنمية إلى تحديد عوامل أساسية تؤثر على عملية النمو وهذه هي العوامل :

1.2كمية ونوعية الموارد البشرية

يتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، فبالإضافة إلى عناصر الإنتاج المادية مثل الموارد الطبيعية ورأس المال لدفع بعجلة النمو يجب توفر رأس المال البشري الذي يجب أن تتوفر فيه

---

[1] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000 ص294.

[2] دومينيك سلفاتور، بوجين دوليوز، ترجمة علي أحمد طه، الاقتصاد الكلي ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص

[3] علي جذوع الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع 2010 الطبعة الأولى ، صفحة

شروط مثل تحسين المستوى الصحي والثقافي والتدريب..... الخ لأن لهذه العوامل نتائج تنعكس في زيادة الإنتاج والإنتاجية.

فمثلا تعليم كيفية تشغيل الآلات الضخمة وعقدة التركيب والتدريب على كيفية إصلاح هذه الآلات في غمرة التطوير التكنولوجي أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل الذي يدفع بدوره إلى زيادة الناتج الكلي وزيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي يرفع معدل النمو الاقتصادي وبالإضافة إلى التعليم المتقدم والتدريب الفني يوجد البحث العلمي الذي لا يقل أهمية ما سبق ، فالبحث العلمي يؤدي إلى رفع مستوى المعرفة الفنية وتحقيق التقدم التكنولوجي .

2.2 كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يعتمد إنتاج ونمو اقتصاد ما على كمية ونوعية موارده الطبيعية : درجة خصوبة التربة ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات .... الخ.

لكن بعض الاقتصاديين يعتقدون أنه لا يوجد ما يعرف بالموارد الطبيعية لأن لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها أحسن استغلال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبالتالي عندئذ تصبح هذه الموارد من صنع الإنسان.

فيمكن أن يكون البلد غنيا بالموارد الطبيعية لكنها غير مستغلة وبالتالي معدل نمو هذا البلد لا يتأثر.

لتحويل مورد من حالته الطبيعية غير المستغلة إلى حالة اقتصادية (مستغلة) ما يلي: [1]

أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد.

أن يكون عرض رأس المال، المهارات الفنية ملائما لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

الموارد الطبيعية غير ثابتة فمن الممكن اكتشاف وتطوير موارد طبيعية جديدة تسمح بزيادة النمو الاقتصادي لذلك البلد في المستقبل وذلك بتحويل هذه الموارد إلى مجلات الأبحاث.

3.2معدل التقدم التقني

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية هناك عوامل نوعية تساهم في رفع النمو الاقتصادي من بين هذه العوامل النوعية معدل التقدم التكنولوجي والذي يعني سرعة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا حصرهما في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق وغير ذلك من المجلات التي تؤثر في النمو الاقتصادي

[1] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سابق صفحة 272

إذن التقدم التكنولوجي والمعرفة والابتكارات الجديدة تعتبر مساهمة من المساهمات المستديمة لتقوية النمو الاقتصادي، حيث تتضمن خلق أفكار جديدة تكون جزئيا غير متسمة بالتراحم أو التنافس كما تعتبر الطريقة الوحيدة لتفادي العوائد المتناقصة في المدى الطويل.

يوجد اختلاف في تطبيق الأساليب التقنية والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما (طريق النمو .

فالدول التي في طريق النمو دائما ما تحصل على تلك الأساليب التقنية المستخدمة في الإنتاج عن طريق استيرادها من الخارج. أما الدول المتقدمة فهي دائمة البحث عن تطوير تلك الأساليب التقنية وابتكار أخرى جديدة وبالتالي يوجد ما يسمى بـ " الفجوة التكنولوجية " بين الدول المتقدمة والدول التي في طريقها إلى النمو.

4.2 التخصص والإنتاج الواسع الكبير

يعتبر آدم سميث Adam Smith من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية تخصص وتقسيم العمل 1776 حيث يعتبر مبدأ التخصص مبدأ مهما في تحقيق في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل يترتب عليه زيادة في إتقان العمل وتعزيز قدرة العامل على الابتكار وعلى استخدام الآلات والماكينات .[1]

كما يحدد سميث تقسيم العمل بحجم السوق حيث يوضح ذلك في المثال صناعة الدبابيس ، حيث يمكن لعامل غير ماهرصناعة 20 دبوسا في اليوم ، فإن عشرة عمال إذا قسموا العملية فيما بينهم إلى حوالي 18 عشرة عملية مختلفة فإن بوسعهم أن ينتجوا 48000 دبوس في اليوم .

وبالتالي فإن تقسيم العمل محدود بحجم السوق . فإذا كان حجم السوق صغير فإن تقسيم العمل يكون قليلا وبالتالي إنتاجية العمل قليلة وهذا ما ينطبق على الدول النامية .

أما إذا كان حجم السوق كبير فإن تقسيم العمل يكون كبير وبالتالي إنتاجية العمل كبيرة وهذا ما ينطبق على الدول المتقدمة وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي لبلد ما يعتمد على التخصص في موارده الاقتصادية .

5.2تراكم رأس المال

يعتبر تراكم رأس المال عامل مؤثر عامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي وتراكم حيث يتعلق بالدرجة الأولى بحجم الادخار بمعنى بحجم الدخل الذي يوفره المجتمع ولا ينفقه على السلع الاستهلاكية بل يتم

[1] مدحت القريشي " تطوير الفكر الاقتصادي " وائل للنشر 2008 ، صفحة 21

توجيهه للإنفاق على السلع الرأسمالية كالآلات ، المعدات ، البنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات ، الجسور ...

وبالتالي على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لأحداث التكوين والتراكم الرأسمالي من أجل الاستثمار .

أما العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال فهي :

توقعات الأرباح .

السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار .

6.2عوامل بيئية

لا يحدث النمو الاقتصادي في أي بلد إلا إذا توفرت له مجموعة من العوامل المشجعة من عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية ويعني هذا يجب وجود نظام معرفي كفؤ وقادر على تمويل متطلبات النمو ووجود نظام سياسي مستقر يدعم ويحفز التقدم الاقتصادي بالإضافة إلى وجود نظام ضريبي مرن لا يعمل على إعاقة الاستثمارات

3-الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

في هذا الصدد لابد من التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فبالرغم من كونهما مترادفين يستخدمان للدلالة على معنى محدد في بعض الأحيان، وكلاهما يتضمن تغييراً في الظاهرة نحو الأفضل، لكن ثمة فارق من جهة، وثمة تشابه بينهما من جهة أخرى، ويطلق بعض الاقتصاديين تسمية النمو الاقتصادي على تحليل تطور الاقتصاد في الدول المتقدمة، أما التنمية الاقتصادية فهي متعلقة باقتصاديات الدول النامية.

يمكن التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال افتراض أن للتنمية الاقتصادية متطلبات واسعة المدى وصعبة التحقيق، في حين أن عملية النمو الاقتصادي هي عملية ذات مدى أضيق وأسهل في التحقيق. لذلك يميز الاقتصاديون بين نمو اقتصادي ترادفه تنمية اقتصادية وبين نمو بلا تنمية.[1]

وكمثال على النمو غير المترادف بتنمية اقتصادية ما يجري في العديد من الدول النامية والمتمثل بالنمو السريع في إنتاج المواد الأولية المعدة للتصدير من قبل الشركات التي يملك رأسمالها أشخاص أجانب أو دول أجنبية، ومن جانب آخر فإن من غير الممكن تصور حدوث تنمية اقتصادية من دون نمو اقتصادي، ويمكن الربط بين التطور التاريخي للتطورات الاقتصادية وبين التمييز بين التنمية الاقتصادية

[1] إسماعيل عبد الرحمن . د حربي عريقات " مفاهيم ونظم اقتصادية " دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى 2004 ، صفحة 280.

والنمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية مصطلح انتشر استخدامه حديثاً، وتحديداً بعد الحرب العالمية الثانية في إشارة إلى حاجة بعض الدول النامية إلى جهود إضافية لإحداث تغييرات هيكلية ومؤسساتية وبالمقابل فإن النمو الاقتصادي لا يتضمن التوسع في كمية ما ينتج من سلع وخدمات من خلال التوسع في استخدام عوامل الإنتاج ولكن من خلال الكفاءة في استخدام عوامل الإنتاج، في الوقت الذي تذهب فيه عملية التنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك لتتضمن تغييراً في تركيب الإنتاج وهيكله الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي إضافة إلى الزيادة في الإنتاج.[1]

إن التغييرات التي حصلت للاقتصاد الإنكليزي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على سبيل المثال لا يمكن مقارنتها بما حصل من زيادة في إنتاج قطاعات المواد الأولية (الاستخراجية) في بعض البلدان النامية. فبالرغم من أن هناك زيادة في الإنتاج في كلتا الحالتين، فإن ما حصل في البلدان النامية . والدول المنتجة للنفط مثال لها . تم عن طريق شركات أجنبية تديرها وتشرف عليها ملاك بشرية أجنبية، وإن ما ينتج مخصص ليستهلك في الخارج. وهذا يماثل قيام دولة أجنبية بمنح دولة نامية قدراً معيناً من الهبات والمساعدات التي لا يمكن عدّها لجهة التطور في أي حال من الأحوال.[2]

إن أهم التغييرات البنيوية التي يفترض أن تصاحب عملية الزيادة في الإنتاج من أجل أن يقال إن هنالك عملية تنمية هي زيادة المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد نسبة سكان المدن مقارنة بسكان الريف، إضافة إلى أن الدول التي تمر بعملية تنمية عادة ما تحقق زيادات في نسب نمو السكان في المراحل الأولى من عملية تنميتها ثم تتباطأ تلك النسب في مراحل لاحقة. ومن التغييرات التي تحدث يمكن ملاحظة التغيير في أنماط الاستهلاك، حيث تحصل زيادة في استهلاك السلع المعمرة والسلع الكمالية وسلع الرفاه الاجتماعي وخدماته. يضاف إلى ذلك ضرورة أن يكون القائمون بعملية التغيير هم أبناء البلد مباشرة،و تمتعهم بفوائد التغييرات التي يجرونها.

4-قياس النمو الاقتصادي

وبالتالي يمكن تحديد معدلات النمو الاقتصادي لبلد ما بطريقتين إما :

1 . بإيجاد معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (صافي الناتج القومي) وتستخدم هذه الطريقة لقياس مدى توسع البلد في الإنتاج.

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله، د محمد سيد عابد، د إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعة، الإسكندرية 2001 ص381

[2] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص28

2 . بتحديد معدلات نمو المتوسط للدخل الفردي الحقيقي، والذي يعبر عن مستوى معيشة الأفراد.

سيتم التركيز في هذا العنصر على قياس النمو الاقتصادي و فق معيارا الدخل

تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولا بد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية ، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تُحسب ضمن إجمالي الناتج القومي ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل ، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية ، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ بالحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات وتنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية ، وسوف يتم تناولها على النحو التالي :

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو ويمكن أن نقسمه إلى أربع مؤشرات:

4-1الدخل القومي الكلي

يقترح Mead قياس النمو بالتعرف على الدخول القومي الكلي وليس متوسط مصيب الفرد من الدخل يعرف الدخل القومي الكلي على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة، كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة.[1]

لكن هذا المقياس لا يلاقى قبولا في الأوساط الاقتصادية وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو عدد السكان ونقص الدخل القومي لا تعني تخلف عند نقص عدد السكان ، كما لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند انتشار الهجرة من دولة إلى أخرى .

4-2الدخل القومي الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها إمكانيات مختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم الفني. وفي هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة في قياس الدخل ، لكن أيضا هذا المقياس قبل بالرفض كسابقة وهذا نتيجة صعوبة قياس وتقدير الثروات الكامنة في المستقبل .

[1] إسماعيل الشعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ، صفحة 18

4-3معيار متوسط الدخل الفردي

يعتبر معيار متوسط الدخل الفردي أكثر المعايير صدقا وأكثرها استخداما لقياس مستوى النمو، فإذا زاد معدل متوسط الدخل الفردي زاد مستوى نمو البلد والعكس صحيح، وبقياس النمو الاقتصادي بما يسمى معدل النمو البسيط وذلك نجده بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في فترة حالية}) - (\text{الدخل الحقيقي فترة سابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100 .$$

و بالتمعن في هذه النمو الاقتصادي ليس فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي معدل النمو يجب أن يكون أكبر من معدل نمو السكان.

- إن الزيادة في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يجب أن تكون زيادة حقيقية وبذلك نستبعد معدل التضخم أي :

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

و الذي يعبر عن كمية السلع و الخدمات التي يتحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معنية. فإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض و يتدهور مستوى معيشته. أما إذا زاد الدخل النقدي و المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا و بالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يساوي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم.

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الداخلي الكلي – معدل النمو السكاني.

هناك نمو اقتصادي يعني معدل نمو الدخل النقدي > معدل التضخم.

[1] إسماعيل الشعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ، صفحة 18

إن الزيادة التي تحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

و يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى :

أ. **النمو الاقتصادي الموسع**:و يتمثل هذا النمو في كون الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

ب. **النمو الاقتصادي المكثف** :و يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.

و عليه عند الانتقال من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف فإنه سيتحول المجتمع بالكامل ، و تتحسن مستوى المعيشة و تكون نقطة انقلاب.

لكن هناك أيضا مجموعة من المشاكل والصعاب التي تواجه هذا المعيار وهي :

. إحصائيات السكان والمداخيل غير كاملة وغير دقيقة في الدول النامية .

. اختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها الدخل في الدول المتخلفة وهذا ما يصعب عقد المقارنات.

. قسمة إجمالي الدخل القومي يكون على إجمالي السكان أو العاملين فقط.

وبالتالي النمو الاقتصادي" يتعلق بالإجراءات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لهذا البلد وبالتالي هذه الأخيرة تختلف عن السياسات المالية والنقدية التي هدفها الاستغلال الأمثل والكامل للموارد .

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

عالج مفكرو المدرسة الكلاسيكية ظاهرة النمو الاقتصادي و كان على رأسها الاقتصادي " أدام سميث" و كتابه المشهور " ثروة الأمم" حيث هناك يد خفية توجه الاقتصاد إلى تحقيق التوازن في سوق المنافسة الكاملة مما يؤدي إلى تعظيم الثروة.

إن الزيادة في الثروة تتحقق عن طريق تقسيم العمل و لكي يتحقق ذلك لابد من تراكم في رأس المال و حجم السوق.

و عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي يسمح بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة فإن هذا النمو ينتهي إلى حالة الركود، التي لم تكن واضحة عند " سميث" و عموما فإن هذه المدرسة ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل في العمل و رأس المال، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركا أساسيا لعملية النمو

حيث ساهم الاقتصاديون الكلاسيك بشكل كبير في وضع أطر وقوانين الاقتصاد بشكل عام والنمو الاقتصادي بشكل خاص، حيث كان لهم الدور البارز والكبير في ظهور وتطور علم الاقتصاد، وأبرز علماء هذه المدرسة الشهيرة الاقتصادي الكبير "آدم سميث" وكان ذلك عن طريق إصدار كتابه "ثروة الأمم" عام 1776، وكان آدم سميث مهتماً أساساً -كما يشير عنوان كتابه- بمشكلة التنمية الاقتصادية، وبالإضافة إلى بعض الكتاب الاقتصاديين الآخرين مثل "دافيد ريكاردو" و"مالتيس"...الخ، حيث كان لهم الفضل والسبق في تطوير نظرية النمو الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب دراسة مختلف نظرياتهم ومبادئهم في نظرية النمو، وسنركز على كل من "أدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"مالتيس"، وكذا أنصار النظرية النيوكلاسيكية، وستكون دراستنا على النحو التالي:

1. نظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي:

بتأليف " ثروة الأمم"1776 سطر "آدم سميث " مؤلفاً في التطور الاقتصادي، مركزاً على الإنجازات التي أكد فيها أن تخصص وتقسيم العمل والمبادلة تترجم بفعالية إنتاجية كبيرة، كما أصر فيها على ضرورة وضع حد للتدخلات السيئة للحكومات التجارية -التجاريين- وزرع فضائل الاستقامة والادخار، وترك العنان لدوافع الربح الذي يسمح بتأمين أقصى الرفاهية لكل الأشخاص كما لو أن يداً خفية تقود القرارات المؤدية لهذه الغاية[1]. وتقسيم العمل – طبقاً لآدم سميث– هو الأساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلاً من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه – في مجموعهم– أن ينتجوا كمية أكبر من نفس السلع وبنفس المجهود المبذول من جانبهم، وبما أن تقسيم

[1] عبلة عبدالحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص: 34،35

العمل لا يمكن أن يأخذ مكانه على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فيؤكد "آدم سميث" حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسيع في تقسيم العمل، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الأفراد –في مجموعهم– في تخصيص جزءاً من الموارد الإنتاجية التي يمتلكونها من أجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلاً من إنتاج السلع الاستهلاكية، وبعبارة أخرى فإن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلاً من استهلاك كل دخولهم، وحسب "آدم سميث" فإنه للنجاح في عملية التنمية الاقتصادية يجب التركيز على عناصر الإنتاج الضرورية والمحددة سالفاً -العمل ورأس المال- وذلك كماً ونوعاً[1].

بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي وتقسيم العمل فإن "آدم سميث" يضع قيداً آخر يتمثل في "حجم السوق" فعندما يكون السوق ضيقاً يكون الطلب غير كافي لشراء سلع منتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وفكرة حجم السوق لا تتوقف فقط على الأسواق المحلية، وإنما تذهب إلى الأسواق الخارجية وضرورة تحرير التجارة الخارجية، ولقد أشاد "أدم سميث" بأهمية اكتشاف أمريكا في هذا المجال.

2. نظرية مالتيس في النمو الاقتصادي:

لم يخرج "توماس مالتيس" *T.Malthus* عن أفكار الكلاسيك في التنمية الاقتصادية وهو أول من أدرج النواحي الأخلاقية والدينية ضمن عوامل النمو، كما يؤكد على أهمية توفر عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بالإضافة إلى ذلك فإن "مالتيس" أدرج عنصر مهم في التنمية الاقتصادية ويتمثل ذلك في النمو السكاني، حيث كانت الزيادة السكانية من أبرز المشاكل التي بعثت على الخوف من أن يتدهور مستوى الفرد الاقتصادي، وقد بدأت هذه الأفكار تتبلور في شكل نظرية في حوالي سنة 1800، اشتملت عليها كتابات "توماس مالتيس" والتي اتسمت بالتشاؤم الواضح على مصير التنمية في ظل هذه الزيادة الملفتة للسكان. وتتلخص آراء "مالتيس" في السكان في أن هناك ميل من جانب السكان للتزايد بمعدل يفوق إمكانياتهم لتحقيق المستوى الأدنى للمعيشة -وهو ما يسمى بمستوى الكفاف- اللازم لكي يتمكن الإنسان من مواصلة الحياة، ويرى "مالتيس" أن قدرة الإنسان على التناسل أكبر من قدرة الأرض على إنتاج ما يلزمه للبقاء، ونتيجة لعدم التناسب هذا بين زيادة السكان وزيادة الموارد الغذائية فقد تنبأ "مالتيس" بأن هناك قوى أو أخرى لابد وأن تبرز نتيجة لهذا الوضع تعمل على الحد من سرعة النمو السكان.

. [1] ABDELKADER SID AHMED, croissance et développement, théorie et politique, TOME 1, 2eme édition OPU Alger 1981, p 37

وقد يبدو أن نظرية مالتيس تجد أصداء قوية اليوم وسبب ذلك هو ما نشهده في مناطق كثيرة من العالم من اتجاهات تضخمية للسكان تؤدي بمستوى معيشة الفرد إلى مثل ذلك الطريق الذي تصوره "مالتيس" ومثال على ذلك الهند ، باكستان... لكن لا يمكن اعتبار هذا المشهد الواقع دليل على صحة نظرية "مالتيس" وإن كانت هذه الشواهد الواقعية ساعدت على انتشار الفكر "المالتيسي" فإننا يمكن أن نفند كل أراء مالتيس لأن "مالتيس" لم يأخذ في الحساب التطور الإنتاجي، وزيادة غلاة حجم الأراضي عن طريق التقدم الفني وهذا الأخير قادر على نقل التوازن بين حجم السكان والموارد بصفة عامة.

3. نظرية "دافيد ريكاردو" في النمو الاقتصادي:

مثل "آدم سميث" فإن "دافيد ريكاردو" انشغل أساسا بعمليات التنمية على المدى الطويل للاقتصاد الإنجليزي، وكان هدف التحليل "الريكاردي" هو فهم الطبيعة، وأسباب ثراء الأمم، بالإضافة كذلك إلى محددات القوانين التي تقود توزيع السلع بين طبقات المجتمع وعلى هذا استطاع "دافيد ريكاردو" أن يبني نموذجاً في الاقتصاد الكلي للتنمية نسبياً بسيط[1].

واستمراراً "لآدم سميث" فإن "ريكاردو" جمع المساهمين في العملية الإنتاجية في ثلاث مجموعات أساسية: الملاك أو أصحاب الأرض، والرأسماليين وهم أصحاب رؤوس الأموال، والعمال وهم الذين يقدمون قوة أعمالهم، حيث يتحدد الإنتاج بالشروط التقنية المعروفة سابقاً، أما توزيع الإنتاج – الربع لأصحاب الأرض والأجور للعمال، والأرباح للرأسماليين– فيحدد بتفاعل جميع العوامل الديموغرافية، الاقتصادية والتقنية.

والنمو الاقتصادي وفقاً "لريكاردو" يخضع أساساً لقرارات الرأسماليين والذين بدورهم يحتكمون إلى منطق الربح فقط، وهذا من شأنه أن يولد من بعد رأس مال إضافي يسمى بالتراكم الرأسمالي، هذه العملية –عملية التراكم الرأسمالي– هي التي من شأنها أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية الرأسمالية. ولتعريف قانون التنمية الاقتصادية الرأسمالية، فإن "ريكاردو" قسم الإنتاج الكلي أو الدخل الخام إلى قسمين، الأجور والدخل الصافي، حيث يعرف هذا الأخير على أنه مجموع مدا خيل الأرباح.

ولقد اعتبر "ريكاردو" مثله مثل "آدم سميث" أن عملية التنمية عملية متجددة ذاتياً، ولكي تبدأ عملية التنمية فإن ذلك يتطلب أن يكون معدل الربح موجباً، حيث يتمخض ذلك عن حفز الرأسماليين إلى ادخار جزء من دخولهم، ويجدر بالذكر هنا أن أصحاب الأراضي والعمال يستهلكون – طبقاً لريكاردو - كل دخولهم، ومن ثم فإن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية الإنماء –كما ذكرنا من

[1] صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي" ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986 ، ص52

قبل-، فيحاول الرأسماليون التوسع في الإنتاج عن طريق استخدام الأرصدة الاستثمارية وذلك بتشغيل عدد أكبر من العمال وبشراء معدات إضافية، وسيتمخض ذلك عن طريق رفع الأجور الحقيقية على المستوى الطبيعي –على الأقل في فترة قصيرة– وهذا الأخير بدوره يعمل على خفض معدلات الوفيات مما يؤدي بدوره إلى توسيع القوى العاملة، وذلك بالطبع بعد مرور فترة من الزمن.

غير أنه مع تزايد السكان يتزايد استزراع الأراضي الأقل جودة لمقابلة الطلب المتزايد على الطعام، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الربع بالنسبة للأراضي الجيدة، مما يؤدي في نفس الوقت إلى تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى المستوى الطبيعي، ومع استمرار تزايد السكان فإنه تبقى العملية السابقة في الاستمرار مما يؤدي في الأخير إلى انعدام الأرباح وبالتالي الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي، بسبب ارتفاع معدلات الريوع والأجور الحقيقية، وكان "ريكاردو" من المتشائمين بالإضافة إلى "مالتيس" وكل ذلك في رأيهم ناتج عن زيادة معدل السكان وعدم الأخذ في تحليلهم التقدم التكنولوجي[1].

4. نقد النظرية الكلاسيكية:

لقد فشل الاقتصاديون الكلاسيك في التنبؤ على مدى انتشار وقوة الثورة التكنولوجية التي اكتسحت الأجزاء الأكثر تقدماً من العالم في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، فالتقدم التكنولوجي كان أكثر من كافٍ للتغلب على آثار تناقص الغلة التي شغلت جزءاً هاماً من تفكير الاقتصاديين الكلاسيك، فلم تنطبق نظرية المالتيسية السكانية –في صورتها المبسطة– على الدول المتقدمة، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة إبتداءاً من الربع الثالث من القرن التاسع عشر أعلى بكثير من أي مستوى يمكن اعتباره قريباً من مستوى الكفاف –أو ما يسمى بالمستوى الطبيعي للأجور– فضلاً عن أنه كان يتزايد بمعدل كبير، ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت النظرية الكلاسيكية في التنمية الاقتصادية غير منطبقة على تحليل النمو في الدول المتقدمة.

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي،جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2006 ، ص131

الفصل الثالث

النمو الاقتصادي

عند النيوكلاسيك

ظهر الفكر النيوكلاسيك في السبعينات من القرن التاسع عشر و بمساهمات أبرز اقتصاديها ، " J.Clark " "K.Wicksell و "A. Marshall " حيث بنوا نظريتهم أفكارها على ما استجد خلال هذه المرحلة خاصة ارتفاع معدلات النمو ومعدلات الأرباح والأجور الحقيقية بمعنى استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي وهو ما يتعارض مع أفكار المدرسة الكلاسكية ،ولعل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية ووجه النيوكلاسيك اهتماماً كبيراً لتحليل الكيفية التي يوزع بها جهاز الثمن موارد المجتمع فيما بين آلاف الاستخدامات المختلفة والمتنافسة، ولقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص عملية التراكم الرأسمالي وجعله أكثر تطابقاً على الهياكل الاقتصادية القائمة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، و قد اعتبر الكلاسيك أن العملية الاقتصادية السابقة – التراكم الرأسمالي – تتم بصفة أوتوماتيكية وذلك بإعادة استثمار الرأسماليين دخولهم طالما أن هناك ربح أكبر من الصفر، لكن النيوكلاسيك افترضوا في تحليلهم أن إعادة الاستثمار ليس بالضرورة أن يكون من طرف المدخرين – أصحاب رؤوس الأموال– وإنما يمكن أن يكون ذلك عن طريق اقتراض المنتجون من قبل أصحاب رؤوس الأموال، كما أن باقي الطبقات ليس بالضرورة أن مهمتها في الحياة الاقتصادية هي الاستهلاك وإنما تتعدى ذلك عن طريق الادخار وذلك بشراء السندات المالية بل حتى الأصول العينية، وسوق رأس المال هو الكفيل بجمع أصحاب رؤوس الأموال –المدخرون- والمقترضون –المستثمرون-، والكفيل بتوازن هذا السوق هو سعر الفائدة، حيث يتحدد هذا الأخير عن طريق تقاطع منحنى عرض الادخار مع منحنى الطلب على الاستثمار، كما أن لسعر الفائدة في تحليل النيو كلاسيكي الدور الكبير في تحديد الاستقرار الاقتصادي، وهو الكفيل بتفسير حركيات الاقتصاد من ركود رواج اقتصاديين.

ولقد رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة الركود أو السكون حيث وافقوا على تأكيد "ألفريد مارشال" بأنه لايوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد باقتراب حالة السكون أو الركود، وأسَسَ النيوكلاسيك تفاؤلهم هذا على عاملين اثنين هامين، حيث يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجي والثاني يتعلق بمرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، ويعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أية ضغوط ركودية قد تعرضها ندرة المواد الطبيعية كما زعم "مالتيس"، أما بالنسبة للعامل الثاني فقد اعتقد النيوكلاسيك أن أي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة من شأنه أن يجعل الكثير من المشاريع الاقتصادية مربحة، وهذا من شأنه أن يقضي على حالة الركود، والأمر هذا لا يتحقق إلا إذا كانت مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة.

وتوجد هناك خاصية أخرى هامة للتنمية في أراء النيوكلاسيك تتمثل في أن النمو ذات طبيعة تدريجية متسقة، أي أن ثمار التنمية الاقتصادية توزع على الجميع ولا يمكن أن تعطى لفئة على حساب أخرى.

وقد قام "ألفريد مارشال" بإدخال مايسمى بفكرة الوافرات الخارجية والتي تعني تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج نطاق الصناعة ذاتها، أي أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة بين عدد قليل من التغيرات التجميعية، وكل نمو في المشروع أو في صناعة ما – مهما كان صغيراً– يتمخض عن سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها على العديد من المشروعات والصناعات، وقد يتحصل كل ذلك في حدوث نمو إضافي هام في الاقتصاد القومي ككل.

اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار:

-يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج ، أو بالمعدل المنخفض(الأدنى)لإنتاجية رأس المال بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

-معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

-يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج ، أو بالمعدل المنخفض(الأدنى)لإنتاجية رأس المال بفرضية تناقص عوائد رأس المال

نظرية شومبيتر" Schumpeter "

يعتبر Schumpeter " من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر" اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار

الابتكاري، كما أن للعوامل والفنية التنظيمية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني."

تتضمن نظرية النمو حسب " Schumpeter " ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن.

حيث يعتبر" Schumpeter " عنصر التنظيم مركز الصدارة في عملية النمو والمنظم هو المبتكر والمجدد ولكي يقوم المنظم بوظائفه فإنه يتطلب ذلك عنصرين :

1. إكسابه معرفة فنية لتمكنه من إنتاج الجديد .

2. قدرته على التعرف بعوامل الإنتاج بواسطة الائتمان أما الابتكار أو المبتكر فهو الشخص الذي له القدرة الإدارية على تقديم الجديد .

والابتكار يتضمن عدة أشياء أهمها : تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج ،دخول سوق جديد والحصول على مورد جديد للمواد الأولية وإقامة تنظيم جديد للصناعة .

وينطلقSchumpeter "" في نظريته من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة الكاملة، ولكنه في حالة توازن راكد أو التدفق الدائري الراكد، ويستطيع المنظم كسر هذا التدفق الدائري من خلال الابتكار الذي يخلق الأرباح ويدفع المنظمين الآخرين إلى فعل ذلك، ويصل الاقتصاد إلى حالة من الرواج مصحوبة بالاكتشافات، ولماتنتهي هذه الموجة من الرواج يعود الاقتصاد إلى وضع السكون، ويبدأ بعض المنظمين في عرض ابتكارات جديدة، ويبرز الازدهار من جديد"

الفصل الرابع

النمو الاقتصادي

في

النظـرية الكينـزية

1- مبادئ النظرية الكينزية

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ، ولم يحدث التوازن التلقائي كم أكد الكلاسيك الذين أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل.

وقد ألغى "كينز" كثيراً من الافتراضات التي جاءت بها النظرية التقليدية – التوظيف

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

1-رفض فرض النظرية الكلاسيكية على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل.

2 -معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل.

لذا معظم أفكار كينز كانت محاولة لوضع حلول مناسبة للتخلص من هذا الكساد وجاءت مناقصة للفكر الكلاسيكي وجاء بأفكار جديدة في النمو الاقتصادي من بينها: أنه يمكن للاقتصاد القومي أن يتوازن في ظروف عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وأن الطلب الكلي هو الذي يخلق العرض، ومن هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الاقتصادية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي. حيث يرى "كينز" أنه لكي يتم التخلص من الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العالمي سنة1929 فإنه يجب تحريك الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، ويجدر أن يكون الإنفاق في القطاعات غير المنتجة، لبناء الطرق والموانئ والسدود ...الخ، وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد أكثر فأكثر من جهة، وتقديم دخول للأعوان الاقتصادية التي من شأنها أن تحرك العرض الكلي من جهة أخرى وبالتالي تحريك الإنتاج، ومنه القضاء على أزمة الكساد[1].

وتحليل "كينز" أعمق من أن يكون بهذه البساطة ولكن يطول بنا الأمر إذا أخذنا في تفصيل نظريته، لهذا حاولنا إعطاء بعض آراءه وأفكاره التي أعتمدها في تحليله وخاصة الطلب الفعال والمضاعف، والتي تعتبر كمدخل للنماذج النمو.

وقد أحدثت نظرية "كينز " ثورة كبيرة في المفاهيم الاقتصادية وقلبت هذه الأخيرة رأساً على عقب، ورغم كل ذلك فإن نظرية "كينز" في التنمية قد أفرزت هي الأخرى عن بعض السلبيات، قاده في الأخير إلى حدوث أزمة الركود التضخمي، وقد وقفت عاجزة عن تفسير هذه الظاهرة الجديدة التي أصابت النظام الاقتصادي الرأسمالي في المنتصف الثاني من القرن الماضي

[1] هشيار معروف " تحلي الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى 2005م . 1425هـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان . صفحة 381

2- نموذج كينز في النمو الاقتصادي

حيث تتمثل أفكار كينز في[1] :

-التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

-"يعتبر الاستثمار دالة تابعة لسعر الفائدة والادخار دالة تابعة لدخول كما يشير إلى إمكانية حصول التوازن الاقتصادي خارج مستوى التشغيل التام ، وقد ربط كينز معدل النمو بالناتج الإجمالي ، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمار والتشغيل والإنتاج ولكن في غياب أي آلية تلقائية تجعل بالضرورة الاستثمار مساويا للادخار عند مستوى التشغيل الكامل" .

و بالتالي يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي

على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي-:

Y = C + I + G + X - M .)

حيث أن-:

Y يمثل الدخل القومي ، C الإنفاق الاستهلاكي،I الإنفاق الاستثمار ،G الإنفاق الحكومي،

M قيمة الواردات،X قيمة الصادرات

ولتبسيط النموذج يقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح المعادلة على النحو التالي :

Y = C + I + G

اهتم "كينز" بالشروط اللازمة للنمو الاقتصادي، واعتبر الطلب الفعال في مقدمة تلك الشروط، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الناتج القومي، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث:

[1] هشيار معروف " تحلي الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى 2005م . 1425هـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان . صفحة 381 .

- M المضاعف.
- MPC الميل الحدي للاستهلاك.
- MPS الميل الحدي للادخار.

حيث يفسر المضاعف الذي جاء به كينز على أنه لما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزداد بـ M وحدة، و M في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك. أي أن الدخل يتضاعف بمقدار M لما يزيد الاستثمار بوحدة واحدة، وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار.

وهناك ارتباطاً قوياً بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، حيث تتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفقً، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا دواليك، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، وتتطلب هذه الآلية طاقات إنتاجية معطلة، وكذا وجود قوة عاملة غير موظفة، وسعر فائدة مشجع على الاستثمار.

الفصل الخامس

نموذج Harrod-Domar

1- فرضيات نموذج Harrod-Domar

يعتبر نموذج Harrod-Domar محاولة لبنيان دينامكية النموذج الكينزي ، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية ا ولمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، وقد عمل هذا النموذج على توضيح العلاقة بين الادخار والاستثمار كما يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية والعلاقة بين النمو ورأس المال في الدول النامية كشكل مبسط وتنطلق الفكرة الأساسية في نموذجهما من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري، والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع التي تمثل جانب العرض من جهة والدخل الذي يمثل جانب الطلب من جهة أخرى، مع استيعاب العمالة في المجتمع.حيث بني النموذج على عدة افتراضات[1] :

1) التوازن عند الاستخدام الكامل .
2) الاقتصاد مغلق .
3) ميل المتوسط للادخار = الميل الحدي للادخار .
4) ثبات الميل الحدي للادخار .
5) ثبات معدل رأس المال الناتج $\frac{K}{Y}$.
6) ثبات المستوى العام للأسعار .
7) ثبات أسعار الفائدة .
8) الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال K المستمرة في الوحدة الإنتاجية .

2- نموذج Harrod-Domar

يعتمد نموذج Harrod-Domar حول النمو الاقتصادي على :

ميل حدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ومعدل رأس المال $\frac{K}{Y}$.

$\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ ميل حدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = S$.

$\frac{S}{Y}$ ميل وسطي للادخار .

S معدل الادخار.

عند التوازن: الادخار = الاستثمار: $S = I$

[1] 76-77 ص ص ذكره، سبق مرجع القريشي، مدحت

I هو الاستثمار وهو التغير الذي يحصل في خزينة رأس المال .

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = معدل النمو الناتج القومي ونرمز له بـ .

"معدل النمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على معامل رأس المال($g = \frac{S}{K}$). وهذه هي العلاقة التي توصل إليها نموذج Harrod-Domar للنمو الاقتصادي حيث تبين العلاقة الطردية بين معدل النمو ومعدل الادخار العلاقة العكسية بين معدل النمو ومعامل رأس المال . كما توضح أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة ، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال "[1].

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

-فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ومعدل رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.

-كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.

-أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات، الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي، في حين أنها السمة الرئيسية التي تعاني منها البلدان النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاده أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي[2].

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري ، " نظريات النمو والتنمية ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، صفحة 42

[2] U.Kohil, Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999 p418.

الفصل السادس

نموذجR.Solow

بعد سنوات قليلة من النتائج و الاستنتاجات التي قدمها هارود – دومار لتوازن النمو على المدى الطويل و ذلك عن طريق توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث و التي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل و أن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون و بين معدل النمو الطبيعي،و بالتالي كانت نظرية " Harrod-Domar " متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، إلا أن سولو أرجع التوازن في النمو على المدى الطويل،

حيث أرجع " R. Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت) n (، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل) ، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا"

و قد قام سولو بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 و كان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي : لماذا هناك بلدان غنية جدا و بلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفروقات؟(

قدم "سولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي[1]:

الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج "هارود . دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

F:تحقق الخصائص بعض الخصائص المهمة، والمتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes" أي:

[1] David Begg Stanly fisher, Rudiger dronbusch, Macroeconomie, Adabtation française, Berberd Bernier , HNRI , Louis Vedic, 2e édition Dunod, Paris, France, 2002, p297

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة -أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

يتكون نموذج " Solow " من نموذجين مختلفين وهما:

1-النموذج القاعدي

في ظل الفرضيات السابقة [1]:

- يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي"

$$\Rightarrow y = \varphi(k) = k^{\alpha}.$$

- تراكم رأس المال عبر الزمن يكتب من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار Iمع الادخار S التوازن في سوق السلع والخدمات- ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = s.\varphi(k) - (\delta + n).k.$$

ويلخص لنا الشكل التالي التمثيل البياني لنموذج solow بطريقة بسيطة ومختصرة جداً كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي

[1] Michel DEVOLY Théories macroéconomiques (fondement et controverses)2e édition Armand COLINE , Paris , France, 1998, p2004

شكل رقم 01: نموذج SOLOW

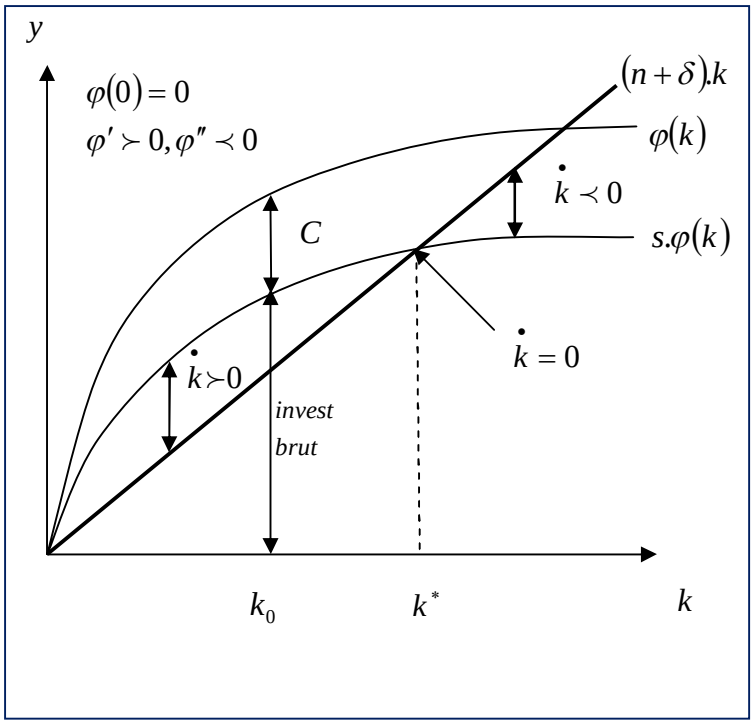

X. Ragot, Théorie de la Croissance et Economie du long terme, ENSAE France,2005/2006, p 16.

نسبة التغير في k تعطى بالفرق بين المنحيين $[s.\varphi(k)]$و $[(n+\delta).k]$، وعند تقاطع هاذين المنحنيين يعطياننا:

$$k = k^* \quad , \frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0$$ وهي الحالة التوازنية

وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_0 \prec k^* \Leftrightarrow \dot{k} \succ 0$$

$$k_{.0} \succ k^* \Leftrightarrow \dot{k} \prec 0$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا مايسمى بتعزيز – تقوية- رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص.

يمكن دراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقاً من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية كالتالي :

الزيادة في معدل الاستثمار :

حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

زيادة النمو الديموغرافي:

"الزيادة في معدل النمو السكاني تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما تفرض ضغوطاً قوية على تراكم رأس المال وذلك الأمر الذي يجعل النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ تتناقص ، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل.

هذا يعطينا جواب أول للسؤال الذي طرحه "Solow" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة ؟

و الجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار –استثمار- أكثر ارتفاعاً تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة".

2- نموذج سولو مع التقدم التقني:

استناداً إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، و يظل ثابتاً عند الحالة المستقرة – التوازنية- ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K,L)$ فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني، هناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي[1]:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "هارود" ونكتب: $Y = f(K, AL)$.
- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حيادياً من وجهة نظر "solow" ونكتب: $Y = f(AK, L)$.

[1] M. BURDA, C. WYPLOSZ, Macroéconomie une perspective européenne, 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck P58

- التقدم التقني من وجهة نظر "هيكس" ويأخذ الشكل: $Y = A.f(K,L)$.

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y = f(K,AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$$

ويعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث:

$$\frac{\dot{A}}{A} = g$$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج "سولو" المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y = k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} \quad ,\tilde{k} = \frac{k}{A}$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha} = k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}} = \tilde{k}^{\alpha}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{y} = \frac{y}{A}$، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} - \frac{\dot{A}}{A} \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g$$

$$\Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L} \cdot \frac{L}{K} = y \cdot \frac{1}{\frac{K}{L}} = \frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A} \cdot \frac{A}{k} = \tilde{y} \cdot \frac{1}{\frac{k}{A}} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض $\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة السابقة يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\left(\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0\right)$ و بالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \tilde{k}^{\alpha-1} = \frac{\delta + n + g}{s}$$

$$\Rightarrow \tilde{\tilde{k}}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني$(\tilde{k})$ في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة(7) في النموذج البسيط القاعدي" $\dot{k} = s.\varphi(k) - (\delta + n).k$ " إذا كان معدل

نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن $\tilde{k}^*$ ثابتة، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة.

كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيراً أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة الدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقديين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها "solow" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج "سولو" حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطوراً وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد نماذج النمو الداخلي.

الفصل السابع

نماذج النمو الداخلي

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات من القرن الماضي غير قادرٍ على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ومازال يطرح هو: ماهي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة ؟ ثم ماهي الأسباب التي جعلت نموذج "سولو" غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد -رغم أنه كان في فترة زمنية من الفترات قادر على تفسير ذلك - بين الدول النامية والدول الغنية ؟

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها تسمية "نظريات النمو الداخلي"، وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج "سولو" على تفسير ذلك التفاوت الحاصل بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة على الأقل إلى سببين رئيسيين هما: افتراض ثبات معدل نمو A، وكذا افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.

فعلى الرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي –نموذج "سولو" 1956 - اعترف بوضوح بأهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي من مصادر النمو الاقتصادي إلا أنه لا يوضح كيفية وطريقة تحقيق مثل هذا التقدم التكنولوجي، أي لا يعطي تفسيراً واضحاً فيما يخص نمو المعامل A، ويفترض أن الرقي التقني A متغير خارجي أي ينمو خارج النموذج بشكل تلقائي –زيادة A بمعدل ثابت g - وهذا من أحد الأسباب – كما سبق وأن ذكرنا- التي تؤخذ على نموذج "سولو"، بالإضافة إلى ذلك هو الاعتماد على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية، وهذا ماأدي إلى بروز فكرة "التقارب" والتي تعني إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية – أي التقائهما في نقطة معينة في الزمن الطويل- وذلك لأن اقتصاديات الدول المتقدمة تعمل بالقرب من الحالة التوازنية والتي تعني في نفس الوقت وجود معدلات نمو ضئيلة على العكس من الدول النامية التي تعمل اقتصادياتها بعيداً عن نقطة التوازن أين يكون عندها معدلات النمو- ومعدلات التراكم الرأسمالي- قابلة لأن تكون كبيرة.

ونظراً لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ مايسمى بنظريات النمو الداخلي، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية النيوكلاسيكية ولكن مع وجود بعض الاختلافات.

و لتزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، ولذلك فإننا سنتطرق إلى ببعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى، ونكتفي فقط بكل من نموذج AK ونموذج $ROMER$ واللذان يعتبران من النماذج الأولى في نظريات النمو الداخلي، ولكن قبل ذلك سنتطرق بشيءٍ من التفصيل لمعنى التكنولوجيا والرقي التقني.

1. نموذج AK.

أحد أكثر نماذج النمو الداخلي بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل هو نموذج AK.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك –كما سبق وأن ذكرنا- يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$، ومنه فإن دالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي التالي[1]:

$$Y = AK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

أما تراكم رأس المال فيكتب على الشكل المعطى في نموذج "سولو" أي:

$$\dot{K} = sY - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$\dot{L} = nL = 0$$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta.$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني -الآلات والمعدات- ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج "سولو" مع مراعاة فرضيات نموذج AK نحصل على التمثيل البياني التالي

[1] Michael BORDA et Charles WYPLOSZ, op-cit, p65.

الشكل رقم 02:نموذج AK

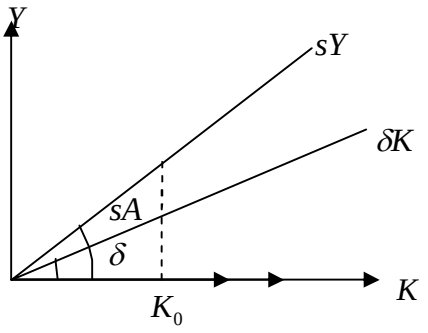

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK .

أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و (g_Y) لاقتصادٍ ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار -الادخار- ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2- نموذج LUCAS بإدخال "رأس المال البشري":

إن الفكرة الرئيسية التي طرحها Lucas, 1988 ' تتمثل في أن الاختلاف في النمو بين البلدان يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول.

"وأن العنصر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال البشري الناتج عن تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس وقته من أجل اكتسابها،فهذا يؤدي إلى تنمية رأس ماله البشري ويضيف' لوكا 'في تحليله لهذا العامل، أن فعاليته تكون مرتبطة بمستوى الاقتصاد، فإن كان الفرد على مستوى عال من مخزون رأس المال البشري، فهذا يعني أن مستوى الاقتصاد للمجتمع الذي يعيش فيه متطور".

انطلق لوكا' في نموذجه من فرضية أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع مخصص لإنتاج السلع الاستهلاكية باستخدام رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري و القطاع الثاني لتكوين رأس المال البشري باستخدام الجزء غير الموجه للإنتاج من رأس المال البشري.، بالإضافة إلى أن كل الأعوان الاقتصاديين متماثلين وعددهم ثابت حيث يتميز كل واحد منهم في الزمن t بنفس رأس المال البشري.

واعتمد على دالتي الإنتاج التاليتين[1]:

$$Y=A_t K_t^{\alpha}(\mu_t H_t)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$\dot{H} = \beta(1-\mu_t)^{\beta} H_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

حيث α ,b ,A β, ε عبارة عن ثوابت موجبة و تمثل كل من K,Y,t ,H الزمن ، الإنتاج ،مخزون رأس المال المادي ،مخزون رأس المال البشري على التوالي ،و μ_t نسبة رأس المال المخصص من الإنتاج .

إن إنتاج السلع يمكن التعبير عنه بدالة الإنتاج من الشكل Coop_Doglas ذات الغلال الثابتة للحجم أما عن نشاط التكوين فهو الغلة الحدية لرأس المال البشري (y) ثابتة و هي الفرضية الأساسية التي تضمن الخاصية المتمثلة في الحفاظ الذاتي على النمو.وفي الحالة التي يكون فيها μ_t ومن المعادلة يمكن الحصول على

$$\frac{\dot{H}}{H} = \beta(1-\mu)^{\beta}$$

وفي حالة النمو المتوازن (أين يكون Y وKيرتفعان بنفس الوتيرة)يعطي بالصيغة التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y}$$

إن نموذج AK يولد نمواً داخلي المنشأ لأن المعادلة التفاضلية التي تعرفه هي خطية ولا تحتاج إلى افتراض التكنولوجيا كمعطاة خارجية المنشأ، فلما نأخذ نموذج "$LUCAS$" مع رأس مال بشري(Kh) أكثر ارتفاعاً تكون لدينا دالة الإنتاج التالية:

$$Y = K^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

كذلك نستطيع أن نلمس مع "$LUCAS$" أن تراكم رأس المال البشري(Kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = (1-\mu)h$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{h}}{h} = 1-\mu$$

[1] Guio_Ann,M.Dejardin,croissance endogene spatialisée et dézeloppement régional,article OCDE ,2004 ,p 86

حيث كلما زاد التكوين $(1-\mu)$ كلما زاد (Kh)، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم –تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

في مجموع هذه النماذج تقوم اقتصاديات المعارف بإظهار مردودات متزايدة وهذا يقودنا إلى المنافسة غير التامة، ولكن يوجد هناك تناوب يتمثل في الأخذ بالحسبان المردودات المتزايدة والإبقاء في نفس الوقت على فرضية المنافسة التامة في الاقتصاد. ل ;تكن دالة الإنتاج –النظرية- العادية لمؤسسة على الشكل:

$$Y = BK^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

حيث دالة الإنتاج هذه ذات غلة حجم ثابتة على كل من Kو L، وغلة حجم متزايدة على B.

لنفترض أن المؤسسات الفردية تعالج مستوى B كأنه ثابت ومحدد، ولكن في الواقع تراكم رأس المال في الاقتصاد الكلي يولد معارف جديدة على مستوى الاقتصاد كلية حيث:

$$B = AK^{1-\alpha}$$

و A ثابت بمعنى آخر المنتج غير المتوقع لنشاط مؤسسات اقتصاد ما هو في الأصل نتيجة تحسين التكنولوجيا المستعملة من طرف هذه المؤسسات، المؤسسات الفردية لاتلمس هذا الأثر عندما تستثمر لأن رأس المال المتراكم في مؤسسة واحدة يكون مهملاً وعليه:

- يظهر التطور التقني كمتغير خارجي عن المؤسسة.
- يفترض أن تُراكم المؤسسات رأس مال من أجل استعماله في الإنتاج وليس من أجل تحسين التكنولوجيا.
- يكافئ رأس المال على إنتاجيته الحدية.

ومع ذلك فيمكن أن يولد تراكم رأس المال بشكل مفرط فائدة للاقتصاد على شكل معارف جديدة، حيث:

$$Y = AK^{1-\alpha}$$

(مع: $B = AK^{1-\alpha}$ و $Y = BK^{\alpha}L^{1-\alpha}$)

وعليه فيفسر تراكم المعارف بالجهود المبذولة من طرف المؤسسات من أجل الحصول على مكانة راقية في السوق مقارنة بالمنافسين الآخرين، وذلك لضمان البقاء والازدهار للمؤسسة الباحثة عن التطور.

ونجد هنا أن نموذج AK يعتبر الرقي التقني أحد أهم مصادر النمو الاقتصادي وهو بالنسبة إليه متغير داخلي وذلك على الصعيد الكلي أما إذا نظرنا إليه من الجانب الجزئي فنجد أنه يعتبره كمتغير

خارجي وذلك لأنه تقريباً مهمل، وعلى هذا الأساس اعتبرنا التراكم المعرفي في نموذج AK نصف خارجي المنشأ، وفي نفس الوقت فهو يقدم تفسيراً لطريقة نمو هذا الرقي، على عكس نموذج "سولو" أين كان يعتبر الرقي التقني أحد مصادر النمو الاقتصادي لكن لم يقدم تفسيراً واضحاً لنمو هذا العامل وبالتالي افترضه كمتغير خارجي، وهنا نجد أن نموذج AK يعطي حلاً لأحد المشاكل التي صادفت التحليلات الواقعية لنموذج "سولو"، ومن جهة أخرى نجده كذلك يقدم حلاً للمشكل الثاني الذي صادف نموذج "سولو" ونعني بذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد وذلك لافتراض تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهنا تدارك نموذج AK هذا النقص التحليلي بإعطائه قيمة الواحد الصحيح لـ α، أين تم القضاء على التحدب الحاصل في الإنتاجية الفردية والذي كان السبب في المشكل الثاني وتم الاعتماد في نموذج AK على دالة إنتاج خطية –كما سبق توضيح ذلك- ذات إنتاجية رأسمالية ثابتة تعطي تفسيراً واضحاً للتفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

لكن نموذج AK صادف بعض المشاكل هو الآخر، ومن بين تلك المشاكل التي صادفها مشكل تجميع عناصر الإنتاج في عنصر واحد ويعبر عن ذلك برأس المال الموسع والذي يضم رأس المال العيني ورأس المال البشري، ونعلم أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج مردوديته الخاصة به، فلهذا حتى نكون واقعيين في دراستنا فإنه يجب الفصل بين عناصر الإنتاج في حدود معينة.

3- نموذج ROMER:

في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.

- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدماً تعرف نمواً مساندا -.
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير $(\mathrm{Re}tD)$ هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي[1]:

$$Y = K^{\alpha}\left(AL_{Y}\right)^{1-\alpha}$$

$$(0 \prec \alpha \prec 1)$$

حيث:

A: رصيد الأفكار.

[1] J.Benhabib, M.Spiegel. The role of human capital in economic development evidence from aggregate cross-country data. *Journal of Monetary economics*, *34*(2),1994, 143-173..

K: رصيد رأس المال.

- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" – بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار - بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ
- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:
- في نموذج "سولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومار" فـ A يكون داخلي المنشأ، حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروباً في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار $(\bar{b})$، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \bar{b}.L_A$$

إذن:

$$L = L_A + L_y$$

حيث: L_Y الإنتاج المباشر و L_A الإنتاج الأفكار.

- يمكننا افتراض أن:

$$\bar{b} = b.A^{\rho}$$

حيث: b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \succ 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع مخزون المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

- فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} \quad (0 \prec \lambda \prec 1)$$

ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن $(\bar{b})$ يعتبر ثابت- مردودات ثابتة- أما على المستوى الكلي فإن $(\bar{b})$ يتغير متأثراً بنشاط المجموعة – ظهور الخارجيات- وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

وفي الواقع إذا تحدثنا بطريقة فردية فإن المعرفة خارجية بالنسبة للأفراد ويفيد تراكم المعارف كمعطيات لكل فرد لإتمام بحثه الخاص وكما يقول *Newton* "إذا كنت أرى أبعد من الآخرين فذلك لأني كنت جالساً على كتفي عملاق مثل *Kepler*".

3. 2. النمو المتوازن:

يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي[1]:

$$g_Y = g_K = g_A$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية $\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$ فيكون لدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b.\left(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}\right)$$

على طول خط النمو المتوازن يكون $\frac{\dot{A}}{A} = g_A$ ثابت، بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0 = \lambda.\left(\frac{\dot{L}_A}{L_A}\right) - (1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

وبوضع $\frac{\dot{L}_A}{L_A} = n$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين (إذا كان أكبر منه L_A يفوق L) نستطيع إذن كتابة مايلي:

$$g_A = \frac{\lambda.n}{(1-\rho)}$$

على المدى الطويل g^* يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان $\lambda = 1$ و $\rho = 0$ -غياب الخارجيات- إذن:

$$\dot{A} = b.\dot{L}_A$$

فإذا كان b ثابت فإن $b.L_A$ كذلك يكون ثابت، ويؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى مالانهاية، ولا يكون النمو ممكناً إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لايتم الحصول عليه إلا إذا

---

[1] Abdelkader sid ahmed, 1981,croissance et développement, théorie et politique, TOME 1, 2^{eme} édition OPU Alger

كان n كبيراً بالكفاية – خلافاً لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g - غير أن هذه الفرضية البسيطة لايمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها: $\rho = \lambda = 1$ ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = b.L_A.A$$

إذن:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b.L_A$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتاً.

في القرن العشرين ارتفع المجهود العامي للبحث كثيراً، والمعادلة السابقة تستلزم أنه عندما يرتفع L_A فإن معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطوراً يجب أن ترتفع بقوة خلال نفس الفترة، لكن هذا ماليس عليه الحال حيث كان في القرن العشرين g في الو م أ مثلاً لايبلغ سوى 1.8% في السنة، وهذا مايجبرنا الإبقاء على $\rho \prec 0$.

لاحظنا في النموذج النيوكلاسيكي أنه لايمكن لتغيرات السياسات الاقتصادية ولا لتغيرات معدل الاستثمار أن تؤثر في المدى الطويل على g، لأنه في هذا النموذج فقط المعدل الخارجي المنشأ للرقي التقني هو الذي يحدد النمو، وفي نموذج النمو الداخلي المنشأ المبين هنا حصلنا على نفس النتيجة غير أن الأعمال المندرجة في هذا الإطار والتي تمت في فترة التسعينات من القرن الماضي من طرف "رومار" وآخرون حاولت تبيين دور السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، هذه النقطة سوف نعالجها في الأجزاء القادمة.

النموذج أعلاه مكون من ثلاث قطاعات أساسية: قطاع إنتاج السلع النهائية، وقطاع السلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير، حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي، وهنا ينتج الرقي التقني من اختيار العوامل المعظمة.

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلع متجانسة Y وتنافسية:

$$Y = L_Y^{1-\alpha}.\sum_{j=1}^{A} X_j^{\alpha}$$

حيث نحصل على الإنتاج Y بمساعدة العمل L، وكذلك بعدد من السلع الوسيطية X_j التي تمثل كل منها نوعاً من رأس المال، و a هو عدد السلع الوسيطية. حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

- أما قطاع السلع الوسيطية فهو احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير، حيث كل مؤسسة تنتج سلعة وسيطية، ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع

الفصل الثامن

سياسات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الإقتصادي.

إنّ استراتيجية التنمية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هما: من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا(من توظيف وتدريس...إلخ) ومن جهة أخرى العمل على التحرر التدريجي لميكانزمات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشكل التوظيف.

فمن المعلوم أنّ نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية كان يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل بحث أعمال التنمية وتنظيمها. لقد تأكدّ تفوق دور الدولة في المجال الإقتصادي من خلال إستعاد الثروات الوطنية والأخذ بزمام الاقتصاد الوطني وإنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و ومنه تعد الجزائر من بين الدول التي اتبعت نهج التدخل الحكومي في توجيه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال اتباع أسلوب التحليل الكينزي الذي يقر بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد باللجوء إلى سياسة الإنفاق العام، باعتبارها الأداة المُثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تم تبني في هذا الإطار مجموعة من البرامج التي ترتكز على التوسع في الإنفاق العام انطلاقا من مبدأ (الطلب يخلق العرض) ، ومنه مر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى عدة مراحل منذ 1962 إلى 2019

1-سياسات التنمية الاقتصادية من 1962 الى 2019

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة 1986 أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخوصصة وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي...إلخ.

وعلى العموم نجد ان سياسات التمية الاتصادية في الجزائر مرت بعدة مراحل خلال 1962-2019 الهذف منها رفع معدلات النمو الاقتصادي

- ✓ **المرحلة الأولى1962- 1965:**

اعتبرت كمرحلة إنتقالية إنحصرت في حالة وطبيعة الإقتصاد الوطني غداة الإستقلال وقد أتخذت فيها الخطوات الأولى لبناء الإشتراكية؛

- ✓ **المرحلة الثانية مرحلة المخطط الثلاثي(67-1969):**

تميزت هذه الفترة بالإقتصاد الموجه مركزيا وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية وبناء قاعدة إقتصادية ترتكز على التصنيع؛ حيث يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات البرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج).ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي[1]:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.

- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات ...الخ) 0.36 مليار دج؛

- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة(كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الانتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

- ✓ **المرحلة الثالثة مرحلة-المخطط الرباعي الاول (70-1973)**

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين اساسين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛

- جعل التصنيع في المرتبة الاولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول ، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .1991- ص 66

اضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن. والملاحظ ان حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذلا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو إن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فان الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62%، وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

- ✓ **المرحلة الرابعة المخطط الرباعي الثاني (74- 1977)**

يعدّ هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الاول. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي[1]:

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي، وبناء إقتصاد إشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛

- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا؛

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة،

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية، مرجع سابق، ص246.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أنّ هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثمّ تحقيق التوازن الجهوي، أما الإستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

إنّ المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات إقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

- ✓ **مرحلة اتجاهات المرحلة التكميلية 78- 1979**

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الإنتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي[1]:

الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج؛

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛

إنّ مجموع الإستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج.

بعدما استعرضنا الاتجاهات العامة للمخططات التنموية خلال الفترة 67- 1979 فما هي النتائج الاقتصادية العامة لهذه الفترة؟

- ✓ **مرحلة التنمية اللامركزية 1980- 1989**

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنّه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الانتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيّرين على

[1] حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال- "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر"- les cahiers du MECAS- العدد رقم 3 أفريل 2007

تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 80- 1989 تركيزا على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

عرفت المرحلة 80-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنموين هما: المخطط الخماسي الاول 80- 1984، المخطط الخماسي الثاني 85- 1989، حيث تمّ التركيز أنذاك على إعادة تقويم الإقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الإقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيّف مع الوضع الدولي الجديد

أنّ المخطط الخماسي 80- 1984 قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه من الفترة السابقة(الاستثمارات الصناعية بما فيها المحروقات)، وتقدر ب 79.5 مليار دج من أصل مجموع الاستثمارات الباقية 196.9 مليار دج أي بنسبة 40.37% وبنسبة 14.18% من مجموع الاستثمار المسطر، لذا ينبغي أن يفحص من جديد في عدد ما من المشاريع الباقية التي من شأن تحليل يتم القيام به على ضوء ظروف جديدة للاقتصاد، أن يؤدي إلى تأجيلها أو حذفها إو إلى تهيّئتها من جديد، مما يؤدي إلى تحسين نطاق عمل المخطط في القطاع الصناعي، وإلى فعالية الأعمال الجديدة والمشاريع التي لم يشرع فيها بعد(بداية الثمانينات) هناك 20 شمروعا تابعة للوزارة في حين حوالي 150 مشروعا تابعة للولايات الواحد والثلاثون ولاية.

يشكل المخطط الخماسي الثاني 85-1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الانشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 85-1989، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق

- ✓ **مرحلة 1990- 2000**

تميزت هذه المرحلة بالإنتاقل من تنظيم إقتصادي مخطط إلى تنظيم إقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، كما عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة إصلاحات جوهرية، كما لجأت إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي.في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميّت **مرحلة الإصلاحات المحتشمة**.أما المرحلة الثانية فعرفت **بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح** وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992/ 1993.ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994- 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر

مرحلة ابرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004):

. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance أو المخطط الثلاثي (2001- 2004الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا

مرحلة البرنامج . الخماسي الأول 2005-2009 المخطط أو (النمو لدعم التكميلي -2009)

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بمبلغ 8.705 ملايير دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي 2009 فقد قدر بِـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى ..

مرحلة البرنامج الخماسي 2010-2014:

وبمساهمة مالية قدرها 286 مليار دولار، وضعت الجزائر برنامج واسع للإستثمار العمومي، والذي يهذف بالأساس إلى مواصلة مشاريع تحديث البنى التحتية و الهياكل العمومية، كل ذلك ساهم في خلق مناصب الشغل و بناء السكنات و تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبهدف تحقيق التنمية في منطقة الهضاب العليا و الجنوب، وضعت الجزائر برنامج التنمية المحلية الخاصة بالمناطق الداخلية و الجنوبيةو التي تستفيد بدورها من صندوق الدعم من حصة الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية. وخلال الأزمة المالية العالمية 2008، ومن أجل تقوية الإقتصاد الجزائرية و خلق إقتصاد تنافسي ومتنوع يتجاوز المصدر الرئيسي الذي يعتمد على الموارد البترولية، سطرت الجزائر ثلاث برامج خماسية تغطي الفترة الممتدة من 2005-2009، 2010-2014 و 2015-2019، وتهدف هذه البرامج إلى تكملة المشاريع التنموية التي باشرتها الجزائر وخصوصا في مجالات السكك الحديدية، الطرقات و المياه ، بتكلفة مالية قدرها 130 مليار دولار، كما تهدف إلى مواصلة تطبيق برنامج التنمية و الإستثمار 2005-2009 و 2010-2014، من أجل إعطاء دفعة جديدة للنمو الإقتصادي و لإقتصاد منتج ومنافس في جميع المجالات.

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة وضمان نجاعة تطبيق البرامج، تم وضع هذه الأخيرة من طرف جميع الفواعل الإقتصادية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، و ادماج جميع الإقتراحات و المبادرات التي يتم طرحها من طرف الشركاء الإقتصاديين مع الأخذ بالحسبان كل التجارب السابقة.

كما جندت الدولة الجزائرية العديد من الأليات من أجل تحقيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي كانت أهمها:

– ترشيد النفقات العمومية

– إعادة التوازن في الميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات.

– دعم الإستثمار المنتج.

وبسبب سياسة الجزائر للتقليل من المديونية والتي انتهجتها الجزائر في تلك الفترة، تمكنت الجزائر في الحفاظ على وضعية ايجابية بالنسبة للخارج، سمحت لها بأن تصنف ضمن البلدان الناشئةو السائرة في طريق النمو.

ورغبة منها في تنويع الإقتصاد الوطني ، و الإستثمار في السوق العالمية وخصوصا الأفريقية، حققت الجزائر تطورا في العديد من مجالات الصناعة ، على غرار صناعة السيارات، الصلب، ومواد البناء، حيث وضعت سنة 2016 برنامج واسع لخلق أربع شركات كبرى لمعالجة الفوسفات.

أما بخصوص الزراعة، وفي إطار البرنامج المشترك المائي الزراعي، و الذي يهدف بالأساس إلى توسيع الأراضي المروية من مليون هكتار إلى مليوني هكتار مع بداية 2019، تم تجهيز 146.000 هكتار من الأراضي المروية بنظام الري أي تحقيق 15 بالمئة من الأهداف المسطرة مابين 2013-2016 من بينها 66.938 عن طريق وزارة الموارد المائية و 79.500 من طرف وزارة الزراعة، واليوم، تم تحقيق 41 بالمئة من برنامج المياه أي ما يعادل 376.000 هكتار.

2- تطور النمو الاتصادي في الجزائر من 1962 إلى 2019

النمو الاقتصادي: Economic growth غالباً ما يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي، وما يفضي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج. كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري. فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالباً ما يحول دون لتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأن وتيرة أو مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من 1962 إلى 2019– سوف نقسمه إلى 03مرحل أو فترات رئيسية

- ✓ **مرحلة: 1962-1989**

تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، إذ بدأت **مرحلة الانتظار**، إذ تميزت هذه المرحلة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، وعلى الرغم من قصر هذه الأخيرة التي تغطي الفترة 1962/ 1966 إلا أنه من بين ايجابياتها أنها مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد .

اما خلال فترة 67- 1978 فلقد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6%، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أنّ الإنتاج الداخلي العام المعبّر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإنّ معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7.2% في السنة خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أنّ القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية. إنّ الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة. اما فترة 1980-1984 فد تم تحقيق وافر من الإهداف المسطرّة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 وسجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة(زيادة 9.5%)، البناء والأشغال العمومية(8.6%)، والمحروقات(28.6%)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود(زيادة 1.2%)[1].

[1] Mustapha Mekideche, L'algerie Entre Economie De Reste Et Economie Emergente, 1986, 1990, Edition Dahlab, ALGER , 2000, p39

هذه المرحلة الأخيرة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6 % إلى 7 % في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18 % سنة 1980، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي. إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدّل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيئ الذي أرغم الدول المصّدرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة التقشف مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية. حيث اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة 1986) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة ، ومن انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد، يمكن سردها في النقطة الموالية.

- ✓ **مرحلة: 1990-2010**

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، أنّ عملية الانتقال تتمثل في التحوّل من نظام اقتصادي مركزي- موجه إلى نظام يستند إلى السوق- حر- من خلال قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع اللبرالي وهكذا فإنّ الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد الوطني تهدف إلى تنظيم الاقتصاد من اجل الدخول إلى اقتصاد السوق، وتعلق الأمر هنا بتحرير الأسعار وإلغاء الدعم عنها، الإصلاحات الضريبية، إصلاح القطاع المالي، إصلاح السياسة النقدية، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص. إنّ الغاية من كل إصلاح اقتصادي هو تنشيط حركة النمو بمعدل أعلى من معدل نمو السكان في السنة لأنّ التقدم الاقتصادي مرتبط بهذا الهدف ومرتبط أيضا بمستوى الفائض الناتج عن هذه الزيادة من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الاجتماعية إلى الاستهلاك وإلى في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989- 1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل. هذه الفترة الأخيرة سميّت **مرحلة الإصلاحات المحتشمة**.

أما المرحلة الثانية فعرفت **بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح** وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30 % من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ 10 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992/ 1993.

ثالثا، ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994- 1998 حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج

عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

أما مرحلة 2000 الى 2010 مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً أن الناتج المحلي الخام للفرد (بالأسعار الثابتة) قد حقق تطورا مهما خلال الفترة المعنية، حيث انتقل من 132.261 دج (1711 دولارا) في سنة 2001 إلى 270.253 دج (3720 دولارا) في سنة 2009، أي بزيادة تفوق 117 . c/o وهذا يعني أن الجزائر قد انتقلت من الشريحة الدنيا (من 756 إلى 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (من 2996 إلى 9265 دولار) ضمن فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، وفقا لترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل للفرد. وقد كانت نسبة الزيادة تلك ستكون أهم من ذلك لولا النتائج المخيبة لنمو قطاع المحروقات في الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2009 - 2006)، ولاسيما في 2009. ففي هذه السنة الأخيرة، وبسبب التراجع الكبير في نمو قطاع المحروقات (-6(c/o، ومن ثم التراجع الهام نسبيا في حجم الناتج المحلي الخام (من 10.602 مليار دينار في 2008 إلى 9.531مليار دينار في 2009)، تم، ولأول مرة خلال الفترة، تسجيل نقص في حصة الفرد من الناتج المحلي الخام، التي تراجعت من 306.507 دج (4746 دولارا) في 2008 إلى 270.253 دج (3.720 دولارا) في 2009، أي بنسبة 11%.

التنمية. وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازني وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر والشكل التالي يوضح تطور النمو الاتصادي من 1965 الى 2010

الشكل رقم 03: تطور النمو الاقتصادي من 1965 الى 2010

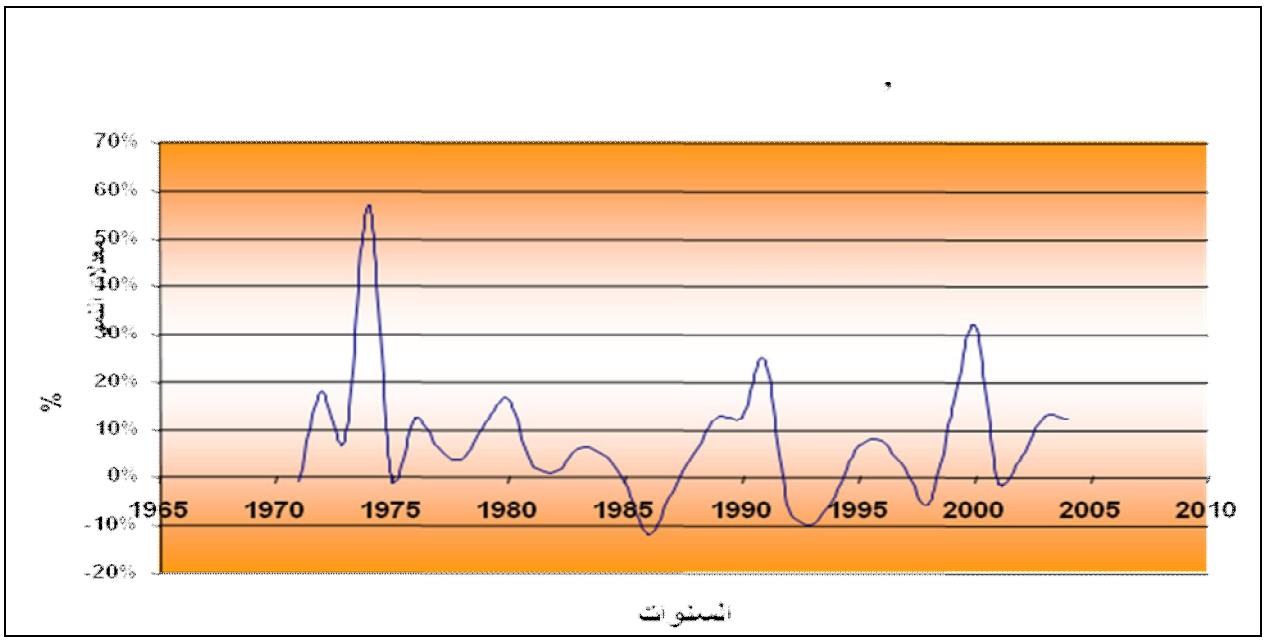

المصدر : معطيات البنك الدولي

من الشكل السابق نلاحظ بكل وضوح شدة الذبذبات التي تتميز بها معدلات النمو الاقتصادي، مما يدل على وجود عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج المحلي الخام ، ، حيث نجد أن معدل النمو قد بلغ ذروته في سنة 1974 وكان ذلك بسبب الصدمة البترولية التي عرفتها الأسواق الدولية، كما نجد أن معدلات النمو في الجزائر قد هبطت إلى أدنى مستوياتها سنة 1986 وذلك لأن أسعار المحروقات هي الأخرى هبطت إلى أدنى مستوياتها في تلك الفترة، لنلاحظ بعد ذلك وبالضبط في سنتي1991-1992 ارتفاع معدلات النمو في الجزائر وذلك لارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج الأولى والثانية، كما شهدت سنة 1998 انخفاض معدل النمو بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج عن أزمة جنوب شرق آسيا التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي والذي كانت تشكل دول جنوب شرق آسيا نسبة كبير منه، لنلاحظ في مطلع الألفية الثالثة زيادات في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بسبب انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والناتج عن بروز قوة اقتصادية جديدة تشكل نسبة كبيرة من الطلب العالمي ونقصد بذلك الصين.

الجدول رقم 01 :تطور معلات النمو الاقتصادي كم 1974

السنوات	PIB
1974	7.49
1975	5.04
1976	8.38
1977	5.25
1978	9.21
1979	7.47
1980	0.79
1981	3
1982	6.4
1983	5.4
1984	5.6
1985	5.6
1986	0.2-
1987	0.7-
1988	1.9-
1989	4.8
1990	1.252
1991	1.2-
1992	1.6
1993	2.102-
1994	0.9-
1995	3.848
1996	3.8

1997	1.1
1998	5.101
1999	3.2
2000	2.15
2001	2.7
2002	4.7
2003	6.2
2004	5.2
2005	5.1
2006	2
2007	3
2008	2.4
2009	2.439
2010	3.287

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

✓ **معلات النمو الاقتصادي من 2010 الى 2019**

تميزت هذه المرحلة شدة الذبذبات التي تتميز بها معدلات النمو الاقتصادي، مما يدل على وجود عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج المحلي الخام ، وبما أن حصة صادرات الجزائر من المحروقات –وباقي الدول المصدرة للنفط- محددة، فإننا لايمكن إرجاع عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر إلى الكميات المصدرة لأن الكميات في الغالب ما تكون قليلة التذبذب، وإنما يمكن إرجاع ذلك إلى تقلبات أسعار المحروقات، وهذا الأخير بدوره يخضع إلى عدة أسباب منها ماهو سياسي ومنها ماهو اقتصادي. ، حيث نجد أن معدل النمو قد بلغ في سنة 2010 3.3وكان ذلك بسبب الصدمة البترولية التي عرفتها الأسواق الدولية، كما نجد أن معدلات النمو في الجزائر قد هبطت إلى أدنى مستوياتها سنة 2019 حيث بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8% في 2019، مقابل 1.2% في 2018، حسبما أشارت إليه المعطيات الموحدة للديوان الوطني للإحصائيات.

أما نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات فقد بلغ 2.4% عام 2019 مقابل 3% عام 2018، وهو معدل يشكل بحسب الديوان "أداءً ملموسًا."

وبينت الحسابات الاقتصادية من 2016 إلى 2019 أن النمو في عام 2019 كان "إيجابيا على الرغم من ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وكذلك تراجع النمو في قطاع المحروقات."

وكان معدل النمو مدفوعًا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية، و الصناعة والخدمات.

كما أشارت ذات الوثيقة إلى أن قطاع الفلاحة قد سجل نموا بنسبة 2.7% في عام 2019 مقابل 3.5% في سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8% وهو معدل ثابت مقارنة بالعام الذي سبقه.

كما سجل قطاع الصناعة -يضيف الديوان- نموًا بنسبة 3.8% في 2019 ، وهو ما يماثل تقريبًا نمو عام 2018 (3.9 %)، بينما شهدت الخدمات نموا بنسبة 3.%

وانتقل الناتج الداخلي الخام العام الاسمي من 20452.3 مليار دينار جزائري في 2018 إلى 20.428.3 مليار دينار في 2019، مسجلاً بالتالي انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.1% من القيمة الجارية.

أما خلال العام الماضي، فقد انخفض مُعامل انكماش الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.9% في أعقاب الانخفاضات الحادة في أسعار قطاع المحروقات.

في حين انتقل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات من + 31.4% في 2018 إلى -7.8% في 2019.

في ذات السياق، انخفضت في سنة 2019، القيم الاسمية لصادرات المحروقات.

وبذلك بلغت قيمة الصادرات 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9%.

كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار العام الماضي، أي بتراجع سعر البرميل 8.7 بالمائة.

و حسب نصيب الفرد (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام) ، فقد ارتفع هذا الأخير من 4119.6 دولارًا في 2018 إلى 3940.0 دولارًا في 2019، دائما حسب معطيات الديون الوطني للإحصائيات.

وسجل الاقتصاد الجزائري نموا بـ 1.3% في عام 2017 و 3.2% في 2016، بينما بلغ إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات على التوالي 2% و 2.2% خلال نفس السنوات.

ي كل مرة تكشف الإحصائيات الرسمية في الجزائر عن أن صادرات النفط تمثل نحو 93% من الصادرات الإجمالية للبلاد، في وقت بقيت صادراتها خارج قطاع النفط الأضعف منذ أكثر من نصف قرن، والتي لا تتعدى 1.6 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح تطور بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر من2000 إلى 2019

الجدول رقم 02 بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر من2000 إلى 2019

PIB HA %	PIB HH %	PIB %	PIB per Capita	PIB	PIB HH	PIB	
			US $	10^9 US $	10^9 DA	10^9 DA	Unités
4.9	3.8	3.8	1 801.4	54.7	2 507.2	4 123.5	2 000
2.1	6.2	3.0	1 771.7	54.7	2 783.2	4 227.1	2 001
6.3	6.5	5.6	1 810.1	56.8	3 045.7	4 522.8	2002
6.0	6.6	7.2	2 130.9	67.9	3 383.4	5 252.3	2003
4.2	5.0	4.3	2 636.7	85.3	3 829.3	6 149.1	2004
6.3	6.0	5.9	3 132.6	103.1	4 209.1	7 562.0	2005
1.2	5.4	1.7	3 495.3	117.0	4 619.4	8 501.6	2006
3.4	7.0	3.4	3 954.0	134.8	5 263.6	9 352.9	2007
2.9	6.7	2.4	4 943.5	171.0	6 046.1	11 043.7	2008
0.3	9.6	1.6	3 891.2	137.2	6 858.9	9 968.0	2009
3.5	6.3	3.6	4 479.4	161.2	7 811.2	11 991.6	2010
2.0	6.1	2.9	5 453.9	200.3	9 346.5	14 589.0	2011
3.0	7.2	3.4	5 574.5	209.0	10 673.2	16 209.6	2012
2.2	7.3	2.8	5 476.2	209.7	11 679.9	16 647.9	2013
3.9	5.6	3.8	5 469.8	213.9	12 570.8	17 228.6	2014
3.5	5.0	3.7	4 165.4	166.3	13 578.4	16 712.7	2015
3.4	2.2	3.2	3 916.9	160.0	14 489.0	17 514.6	2016
1.4	2.0	1.3	4 076.0	170.1	15 176.5	18 876.2	2017
0.9	3.0	1.2	4 119.6	175.4	15 903.6	20 452.3	2018

2019	20 428.3	16 438.0	171.1	3 940.0	0.8	2.4	0.6

المصدر :الديوان الوطني للاحصائيات

الخاتمة:

من خلال هذه المطبوعة تم محاولة تبسيط نماذج النمو الاقتصادي لتسهيل الفهم على طالب السنة الثالثة مع محاولة دراسة بسيطة لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر ومنه الربط بين ما تم دراسته نظري بالواقع الجزائري.

حيث نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، فهي قد حظيت باهتمام الباحثين من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال آدم سميثAdam Smith وديفيد ريكاردوDavid Ricardo ومالثوس T.R.Malthus، إلا أن الجديد هو توجيه الاقتصاديين اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات والبحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي ولاسيما الاقتصاد النامية، إذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد عام 1945.

تصدى مفكرو المدرسة الكلاسيكية Classical School لظاهرة النمو. وقد اعتقد آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» The Wealth of Nations أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص، ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم لرأس المال capital accumulation، ولابد من سوق واسعة كافية لاستيعاب ما ينتج. ولم ينس آدم سميث أهمية تأثير التغييرات التكنولوجية technological changes من خلال افتراض وجود تدفق تلقائي من الابتكارات.

وعموماً فإن هذه المدرسة ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل بالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والتقدم التقني، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركاً أساسياً لعملية النمو. ومن بين طروحات الكلاسيكيين الأخرى هي وجود علاقة تبادلية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي.

وطبقاً للنظرية الماركسية Marxian theory التي أطلقها كارل ماركس فإن الإنتاج وزيادته يعتمد على العناصر نفسها التي اعتمد عليها الإنتاج من وجهة النظر الكلاسيكية. وقد استخدم ماركس التحليل الكلاسيكي ليؤسس عليه نظريته في القيمة theory of value وتوقع انهيار النظام الرأسمالي، ولكن لأسباب سياسية وليس لسبب الركود الاقتصادي. وعموماً فإن ماركس كان يهدف من مقولته تأكيد تناقضات النظام الرأسمالي أكثر من محاولة تحليل ديناميكية النظام وعرض آليات تطوره.

تصدرت نظريات النماذج الكنزية The Keynesian models theories أزمة الركود الاقتصادي التي سادت العالم في السنوات 1929- 1933، وقد وضع لبنات هذه النظريات الأساسية الاقتصادي الإنكليزي جون مينارد كينز John Maynard Keynes. وعُدَّت آراؤه انعطافاً كبيراً في الفكر الاقتصادي من حيث تأكيده أن المشكلات التي يمر بها النظام الاقتصادي لا تكمن في تحقيق

«توليفات» موردية تزيد في ربحية الموارد المستخدمة أي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات، بل تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف تلك السلع والخدمات، وعدَّ قصور الأسواق جوهر المشكلة في تلك الحقبة التاريخية من تطور الرأسمالية.

بنت نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة طروحاتها على ما استجد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وخاصة معدلات النمو المرتفعة والارتفاع في معدلات الأرباح والأجور الحقيقية، وهو ما يتعارض وطروحات المدرسة الكلاسيكية. وأعتقد بعضهم أن طروحات هذه المدرسة جاءت في جانب منها رداً على طروحات دعاة الماركسية. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة التي يطلق عليها بعضهم اسم المدرسة الحدية ، الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال Alfred Marshall وستانلي جيفونز Stanley Jevons وكارل مينجر Carl Menger وآخرون. وقد ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، وعدّت أن عنصري الإنتاج، العمل ورأس المال يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج. وأن هنالك معدلات مختلفة لمعاملة رأس المال (معدل رأس المال إلى الإنتاج)، كما عدَّ عائد الإنتاج ثابتاً

أكدت نظرية النمو الحديثة التي ظهرت في منتصف عقد ثمانينيات القرن العشرين أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل في طياتها طابعاً مادياً مثل الموارد الطبيعية ورأس المال فحسب بل تحمل طابعاً بشرياً. أو كما وضعها رومر P.Romer، والمعروف اليوم أن المقترح الكلاسيكي القائل بإمكانية أن يصبح الناس أثرياء من خلال تراكم عدد أكبر من قطع رأس المال المادي كالرافعات الشوكية هو أمر خاطئ، وأن السبب الأساسي في ذلك هو أن أي نوع من رأس المال المادي خاضع في النهاية للعوائد المتناقصة، ولا يمكن للاقتصادات النمو بإضافة النوع نفسه من رأس المال أكثر فأكثر. وإن الجزء الأساس في نظرية النمو الحديثة تركز على الدور الذي تؤديه المعرفة فيجعل النمو ممكناً. والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل ما هو معروف عن الكون، وهي إضافة إلى ذلك «سلعة» خاضعة للعوائد المتزايدة وتختلف عن المعروف في الأدبيات الاقتصادية.

بينت الدراسات الكمية الحديثة والاحصائيات الرسمية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر انه مزال يعاني من تذبذبات وانخفاض و هذا راجع الى اعتماد الجزائر على صادرات النفط تمثل نحو 93% من الصادرات الإجمالية للبلاد، في وقت بقيت صادراتها خارج قطاع النفط الأضعف منذ أكثر من نصف قرن، والتي لا تتعدى 1.6 مليار دولار.

قائمة المراجع

- لعشري حسين درويش ،1979" التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت
- Robert j – Barrg ترجمة إدريس التل ،1998، محددات النمو الاقتصادي " ، دراسة تجريبية ، طبعة 01 . دار الكتاب الحديث للنشر والطباعة . عمان
- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، 2004، مفاهيم ونظم اقتصادية " دار وائل للنشر، الطبعة الأولى
- إسماعيل شعباني ،1997 ، مقدمة في اقتصاد التنمية ،.دارهومة للطباعة والنشر،الجزائر
- باحنشل أسامة محمد، 1999 ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض
- دومينيك سلفاتور، بوجين دوليوز، ترجمة علي أحمد طه، الاقتصاد الكلي ، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، القاهرة،
- صلاح الدين نامق،" 1986، قادة الفكر الاقتصادي" ، دار المعارف ، القاهرة
- عبلة عبد الحميد بخاري، " نظريات النمو والتنمية، التنمية والتخطيط الاقتصادي
- علي جذوع الشرفات ،2010 ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى
- فليح حسن خلف،2006 ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**،جدارا للكتاب العالمي، الأردن
- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، 2007 ،" التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر . الإسكندرية
- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، 1999 ،النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر
- محمد عبد العزيز عجمية ، د إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، 2007" التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر . الإسكندرية 2007 .
- مدحت القريشي ،2007 ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات " دار وائل للنشر . عمان . الطبعة الأولى
- محمد تاجي حسن خليفة " النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم" دار القاهرة للنشر

- محمد بالقاسم حسن بهلول – سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية .1991
- هشيار معروف ،2005 ،" تحلي الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان
- محمد اشتيه ،2010، الاقتصاد لغير الاقتصاديين " ، دار الشروق للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2010 . عمان . الأردن
- حربي محمد موسى عريقات " مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي " ، دار وائل للنشر والتوزيع الطيعة الأولى 2006
- حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال- "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر"- les cahiers du MECAS- العدد رقم 3 أفريل 2007-

- عبلة عبد الحميد بخاري "التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية "
- الموسوعة العامة ،المجلد السابع الجزء الثالث.
- علي جذوع الشرفات " التنمية الاقتصادية في العالم العربي " دار جليس الزمان للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى . 2010
- هشيار معروف،2005، " تحلي الاقتصاد الكلي " الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع . عمان
- احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات
- احصائيات البنك الدولي،الجزائر

- U.Kohil,1999 , Analyse macroéconomie, De Boeck université, Bruxelles –
- M. Burda, C. Wyplosz, Macroéconomie une perspective européenne, 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck.

- Gregory N Mankiw,2003, Macroéconomie 3eme édition De boeck PARIS France
- DJISTERA, Le role du capital humain dans la croissance : le cas des economie semer gentes d'Asie David Begg Stanly fisher, Rudiger
- dronbusch,2002, Macroeconomie, Adabtation française, Berberd Bernier , HNRI , Louis Vedic, 2e édition Dunod, Paris, France, 2002.
- C.Guio_Ann,M.Dejardin,2004,croissance endogene spatialisée et dézeloppement régional,article OCDE
- Abdelkader sid ahmed, 1981,croissance et développement, théorie et politique, TOME 1, 2eme édition OPU Alger
- . M. Devoly ,1998,Théories macroéconomiques (fondement et controverses) 2eme édition Armand COLINE paris France
- . Jean Arrous ,1999, Les théorie de la croissance , édition du seuil, Paris,
- serétatarit d'état au plan- Bilan provisoire des investissements du plan triennal, 1967- 1979, juillet 1970,
- .